وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــــــــة تكـــــريت

كلية التّربية للعلوم الإنسانيـــــــــة

قسم اللّغة العربية

المرحلة : الثّانية

اسم المادة : الصّرف

عنوان المحاضرة : المشتقّات

مدرس المادة : أ.د. مظهور محمود عبّاس الحشماوي

العام الدّراسي : ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

المشتقّات

اسم الفاعل:

هو ما اشْتُقَّ من المصدر المبنى للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالبًا، نحو نَاصِر، وضَارِب، وقَابِل، ومَادّ وراق، وطاو، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلاًّ قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعلال.

ومن غير الثلاثي على زِنَة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكَسر ما قبل الآخر، كمُدَحْرِج ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج، وقد شَذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهى أسْهَب فهو مُسْهَب، وأحْصَن فهو مُحْصَن، وألفج بمعنى أفلس فهم مُلْفَج، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعل على فاعِل، نحو أعشب المكان فهو عاشِب، وأورَس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفَعِل.

وقد تُحوَّل صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحَدَث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تُسَمَّى صِيغ المبالغة، وهى فَعَّال: بتشديد العين، كأَكَّال وشرَّاب. ومِفعال: كمِنحار. وفَعُول: كغَفُور. وفَعِيل: كسميع. وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحذِرٌ.

وقد سُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكِّير. ومِفْعيل: بكسر فسكون كمِعْطير، وفُعَلة: بضم ففتح، كهُمَزَة، ولُمَزة. وفاعُول: كفاروق. وفُعال: بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُوّال وكُبّار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢].

وقد يأتي فاعل مرادًا به اسم المفعول قليلًا، كقوله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي مَرْضية.

وقد يأتي فعيل مرادًا به فاعِل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فَعُول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر.

اسم المفعول:

هو ما اشْتُق من مصدر المبنى للمجهول، لمن وقع عليه الفعل.

وهو من الثلاثي على زنة مَفْعُول كمَنْصور، وموعود، ومَقُول، ومَبيع، ومَرْمِيّ، ومَوْقِيّ، ومَطْوِي. أصل ما عدا الأولين مَقْوُوْل، ومَبْيُوع، ومَرْمُوي، ومَطْوُوي، كما سيأتي في باب الإعلال.

وقد يكون على وزن فَعيل كقَتيل وجريح. وقد يجيء مفعول مرادًا به المصدر، كقولهم: ليس لفلان مَعْقُول، وما عنده مَعلوم: أي عَقْل وعِلم.

وأما من غير الثلاثيِّ، فيكون كاسم فاعله ولكن بفتح ما قبل الآخِر، نحو مُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُسْتعان به.

وأما نحو مُخْتار ومُعْتَد ومُنْصَب ومُحَاب ومُتَحَاب، فصالح لاسمَي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مَعَ الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

الصفة المشَبَّهةُ باسم الفاعل:

هي لفظٌ مَصُوغٌ من مصدر اللازم، للدلالة على الثُّبوت.

ويغلب بناؤها من لازم باب فرِح، ومن باب شرُف؛ ومن غير الغالب نحو سيّد ومَيِّت: من ساد يسود ومات يموت، وشيْخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنًا: اثنان مختصان بباب فَرِحَ، وهما:

١- أفْعَل الذى مؤنثه فَعْلَاء، كأحمر وحمراء.

٢- وفَعْلَان الذى مؤنثه فَعْلى، كعطشان وعَطْشَى.

وأربعة مختصة بباب شَرُفَ، وهى:

١- فَعَل بفتحتين، كحَسَن وبَطَل.

٢- وفُعُل بضمتين كجُنُب، وهو قليل.

٣- وفُعال بالضم، كشُجاع وفُرات.

٤- وفَعَال بالفتح والتخفيف، كرجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة.

وستة مشتركة بين البابين:

١- فَعْل بفتح فسكون، كسَبْط وضَخْم.الأول: من سَبِط بالكسر، والثاني: من

ضَخُم بالضم.

٢- وفِعْل بكسر فسكون: كصِفْر ومِلْح، الأول: من صَفِر بالكسر، والثاني: من مَلُح بالضم.

٣- وفُعْلٌ بضم فسكون، كحُرّ وصُلب. الأوَّل: من حَرّ، أصله حَرِر بالكسر، والثاني من صَلُبَ بالضم.

٤- وفَعِل بفتح فكسر، كفَرِح ونَجِس. الأول: من فَرِح بالكسر، والثاني: من نَجُس بالضم.

٥ وفاعل كصَاحب وطاهر. الأول: من صَحِب بالكسر، والثاني: من طَهُر بالضم.

٦- وفَعِيل كبَخِيل وكريم. الأول: من بَخِل بالكسر، والثاني: من كَرُم بالضم. وربما اشترك فاعل وفعيل في بناءٍ واحد، كماجد ومجيد، ونابه ونبيه.

وقد جاءت على غير ذلك، كشَكُسَ بفتح فضم، لسيء الخُلُقِ.

ويطرِّد قياسُها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدِل القامة، ومنطلِق اللسان، كما أنها قد تُحَوَّل في الثلاثي إلى زنة فاعِل إذا أريد بها التجدُّد والحدوث: نحو: زيد شاجِع أمسِ، وشارِف غدًا، وحاسِن وجههُ، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

اسم التفضيل:

١- هو الاسم المَصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

٢- وقياسه أن يأتي على أفْعَل كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه، وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتَتْ بغير همزة، وهى خيرٌ وشرٌّ، وحبٌّ، نحو خيرٌ منه، وشرٌّ منه، وقولُه:

وَحَبُّ شَيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا

وحذفت همزتين لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهن بالهمزة إلى الأصل كقوله:

بِلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وابْنُ الْأَخْيَرِ

وكقراءة بعضهم: ﴿يَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦] بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله ﷺ: "أَحَبُّ الأعمال إلى الله أَدْوَمُها وإن قَلَّ"، وقيل: حذفها ضرورة في الأخير، وفى الأولين، لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سيأتي:

٣- وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فِعْل، وشذ مما لا فعل له: كهو أَقْمَن بكذا: أي أحق به، وألَصُّ مِنْ شِظَاظْ٤ بَنَوْه منْ قولهم: هو لصٌ أي سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا، وشذ هذا الكلام أَخْصَرُ من غيره، مِنْ اخْتُصِرَ المبنى للمجهول، وفيه شذوذ آخر كما سيأتي، وسُمِعَ هو أعطاهم بالدَّراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره، وبعضهم جوَّز بناءَه من أفعل مطلقًا، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النَّقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، فخرج عَسَى وَلَيْسَ، فليس له أفعل تفضيل.

الرابع: أن يكون حدوثه قابلاً للتفاوت: فخرج نحو مات وفَنِى، فليس له أفعل تفضيل.

الخامس: أن يكون تامًّا، فخرجت الأفعال الناقصة، لأَنها لا تدل على الحدث.

السادس: ألاّ يكون مَنفيًّا، ولو كان النفي لازمًا. نحو ما عاج زيد بالدواء، أي ما انتفع به، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

والسابع: ألاّ يكون الوصف منه على أَفْعَل الذى مؤنثه فَعْلاء، بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو حِلْية، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها أَفْعَل مطلقًا، وعليه دَرَجَ المتنّبي يخاطب الشيب قال:

أَبْعَدُ بَعِدْتَ بَيَاضًا لا بياضَ لَهُ ... لأنت أسودُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وقال الرَضِي في شرح القافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرِها، نحو فلان أَبْلَهُ من فلان،

وأَرْعَنُ، وأَحْمَقُ منه.

والثامن: لا يكون مبنيًّا للمجهول وله صورةً، لئلا يلتبس بالآتي من المبني للفاعل، وسمع شذوذا هو أزهى من دِيك، وأَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ، وكلامٌ أخْصَرُ من غيره، من زُهِيَ بمعنى تكبر، واخْتُصِرَ، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل: إن الأول قد ورد فيه زهَا يَزْهو، لا شُذُوذَ فيه.

٤- ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأول: أن يكون مجردًا من أل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفردًا مُذكرًا، وأن يُؤْتَى بعده بِمِنْ جَارَّة للمُفَضَّل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا﴾ [يوسف: ٨] وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٢٤] .

وقد تُحْذَف من مَدْخُولها نحو: ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧] وقد جاء الحذف والإثبات في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرا﴾ [الكهف: ٣٤] .

الثانية: أن يكون فيه ألْ، فيجب أن يكون مطابقًا لموصوفه، وَأَلاَّ يُؤْتَى معه بِمِن، نحو: محمد الأفضلُ، وفاطمة الفُضْلى، والزَّيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهِنْدات الفُضليات، أو الفُضَلُ.

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل في قول الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمُ حَصَى ... وإِنَّمَا الْعِزَّةُ للكاثر

فَخُرِّج على زيادة أل، أو أنَّ مِنْ مُتعلقة بأكثرِ نكرة محذوفة، مُبْدَلًا من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة: التُزم فيه الإفراد والتذكير، كما يُلْزمان المجرَّد، لاستوائهما في التنكير، ولزمت المطابقةُ في المضاف إليه، نحو الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضلُ رِجال، وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فعلى تقدير موصوف محذوف، أي: أول فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة: جازت المطابقةُ وعدمُها، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ

جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثاني.

٥- وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه: وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحداهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُرادَ به أن شيئًا زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسلُ أحْلَى من الخَلّ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء، والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخَلّ في حُموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحلّه، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بنى مَرْوان: أي: هما العادلان، ولا عدلَ في غيرهما، وفى هذه الحالة تجب المطابقة.

اسما الزمان والمكان:

١- هما اسمان مَصُوْغَان لزمان وقوع الفعل أو مكانِه.

٢- وهما من الثلاثي على وزن مَفْعَل بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضمومَ العين، أو مفتوحَها، أو معتلَّ اللام مطلقا، كمَنْصَرَ، ومَذْهَبَ، وَمَرْمَى، ومَوْقَى، ومَسْعَى، ومَقَامَ، ومَخَاف، ومَرْضَى.

وعلى مَفْعِل بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً مطلقاً في غير معتل اللام، كمَجْلِس، ومَبيع، ومَوْعِد، ومَيْسِر، ومَوْجِل، وقيل إن صحت الواو في المضارع، كوَجِلَ يَوْجَل، فهو من القياس الأوَّل.

ومن غير الثلاثي: على زنة اسم مفعول، كَمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعَان.

ومن هذا يُعْلَمْ أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتمييز بينها بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان والمصدر.

٣- وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن مَفْعَلَة، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كمَأْسَدة،

ومَسْبَعة، ومَطْبَخة، ومَقْثَأة، من الأسد، والسَبُع، والبطِّيخ، والقِثَّاء.

٤- وقد سُمعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجِد: للمكان الذى بُني للعبادة وإن لم يُسْجَد فيه، والمطلِع، والمسكِن، والمنسِك، والمنبِت، والمرفِق، والمسقِط، والمفرِق، والمحشِر، والمجزِر، والمظنّة، والمشرِق، والمغرِب، وسُمع الفتح في بعضها، قالوا: مسكَن، ومنسَك، ومفرَق، ومطلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المجْمِع بالكسر.

قالوا: والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المَرْصَفي في الوسيلة: هذا إذ لم يكن اسم المكان مضبوطًا، وإلا صح الفتح، كقولك أسجُد مَسْجَد زيد تَعُد عليكَ بَرَكَتُه، بفتح الجيم، أي في الموضع الذى سجَد فيه. وقال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجَد بالفتح لا غير ا. هـ. فكأنه أوجب الفتح فيه.

اسم الآلة:

١- هو اسم مَصُوغٌ من مصدر ثلاثي، لِما وقع الفعل بواسطته.

٢- وله ثلاثة أوزان: مِفْعال، ومِفْعل، ومِفْعلة، بكسر الميم فيها نحو: مِفتاح، ومِنشار، ومِقراض، ومِحْلَب، ومِبرد، ومِشْرَط ومِكنسَة، ومِقرعة، ومِصفاة. وقيل: إن الوَزْن الأخير فرع ما قبله.

وقد خرج عن القياس ألفاظ منها: مُسْعُط، ومُنْخُل، ومُنْصُل، ومُدُق، ومُدهُن، ومُكْحَلَة، ومُحْرُضة، بضم الميم والعين في الجميع.

وقد أتى جامدًا على أوزان شتَّى، لا ضابط لها، كالفأس، والقَدُوم، والسِّكين وهَلُمَ جَرًّا.